



نخيل نيوز - متابعة

نقلت صحيفة الأخبار اللبنانية، توقعات لدى الأوساط السياسية العراقية بأن زعيم "التيار الوطني الشيعي"، مقتدى الصدر، سيعلن بعد شهر رمضان المقبل عودته إلى العمل السياسي، إثر انقطاع دام أكثر من سنتين، فيما يتابع "الإطار التنسيقي" تحركات الصدر لتحديد حساباته الانتخابية، وتقرير الدخول بقائمة واحدة أو بقوائم عدة في الانتخابات البرلمانية المنتظرة في تشرين الأول المقبل.

وفي خطوة متطورة، وجّه الصدر، في وقت سابق، أنصاره بتحديث سجلاتهم الانتخابية، وأكد أن ذلك أمر لا بد منه، وهو ما عدّه مراقبون استعداداً لكسر العزلة السياسية الطوعية والمشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة. وفي عام 2022، قرّر الصدر الانسحاب من العملية السياسية، وعدم المشاركة في أي انتخابات، فضلاً عن تقديم استقالة جميع نوابه في البرلمان والبالغ عددهم 73 نائباً.

وسأل أحد الأتباع، الصدر عن "ما هو المترتب علينا كأبناء التيار الوطني الشيعي من تحديث سجل الناخبين، خصوصاً أن المفوضية العليا للانتخابات حدّدت وقت التحديث"، فأجاب بأن "ذلك أمر لا بد منه"، مضيفاً أن "هذا نافع لكم سواء دخلتم الانتخابات أم قاطعتموها... فالتفتوا إلى ذلك رجاء أكيداً".

وقبل ذلك، كثّفت منصات داعمة للتيار، الحديث عن وجود نية لمشاركته في الانتخابات، والاستعداد لها من خلال تنظيم صفوف أنصاره عبر مكاتبه في مختلف المحافظات. وعلى رغم عدم الإعلان بشكل رسمي عن قرار المشاركة، إلا أن قيادياً في التيار أشار إلى أن "هناك تحضيرات مكثّفة وإعادة تفعيل للمكاتب السياسية في عدة محافظات"، مبيّناً، في تصريح أن "القرار حصرأ بيد السيد مقتدى الصدر، وهو لديه شروطه ومبرراته للعودة من عدمها".

وأضاف أن دعوة الصدر أنصاره إلى "تحديث بياناتهم لا تعني عودته إلى العمل السياسي، بل منح الحرية لهم للمشاركة في العملية الديمقراطية كجزء من إيمانه بالوطنية".

ورجّح القيادي أن "يتم حسم الأمر بشكل نهائي بعد شهر رمضان، لكن حتى الآن لم تثمر جميع الوفود التي طافت الحنانة من سياسيين ورجال دين لإقناعه بالعودة، وهذا ما يعزّز مبدأ الصدر الراض لحكومات التوافقات والمحاصصة".

وقد تعتمد الانتخابات المقبلة على نظام "سانت ليغو" المعدّل، والذي يقوم على النسبية، ما يعني أنه قد يؤثر على فرص التيارات السياسية غير المتحالفة مع كتل كبيرة، وخاصة الحركات الناشئة.